



European Bank
for Reconstruction and Development

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي – مذكرة إحاطة للمؤسسات المالية

2025

تهدف هذه المذكرة إلى مساعدة المؤسسات المالية من عملاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ("البنك") على التعرّف بشكل فعال إلى مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ومعالجتها في المشاريع الفرعية التي يمولونها. وتتبنى هذه المذكرة نهجًا عمليًا، يركّز على كيفية دمج اعتبارات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية القائمة.

1. مقدمة: ما هو الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وما أهمية أن تعالجه المؤسسات المالية؟ 3
2. لمحة عامة عن متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمؤسسات المالية 6
3. تحديد وتقييم المخاطر في المشاريع الفرعية المحتملة 9
4. المراقبة المستمرة للمشاريع الفرعية 13
5. الاستجابة للمخاطر والحوادث في المحفظة الاستثمارية 14

رغم أن التركيز الأساسي لهذه المذكرة هو المشاريع الفرعية، إلا أنّ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يطلب أيضًا من عملائه من المؤسسات المالية معالجة مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في عملياتهم الداخلية. وتتوفر مجموعة من الموارد لدعم المؤسسات المالية في ذلك، كما هو مبين في القسم 2 – لمحة عامة عن متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمؤسسات المالية.

يدعم هذا المشروع "الحساب متعدد المانحين للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لجنوب وشرق المتوسط": (أستراليا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، والسويد، وإسبانيا وصندوق التعاون الفني بين قطاع الأعمال التايواني والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمملكة المتحدة).

1. مقدمة: ما هو الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وما أهمية أن تعالجه المؤسسات المالية؟

1.1. لماذا يجب على المؤسسات المالية معالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في مشاريعها الفرعية؟



الآثار على صحة ورفاه الفرد
يمكن أن يتسبب الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بأضرار مدمرة وطويلة الأمد للأفراد، فيضّر بصحتهم الجسدية والعقلية والجنسية والإنجابية، فضلاً عن رفاههم المالي. وعلى الرغم من حدوث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بشكل متكرر، إلا أنه نادراً ما يتم الإبلاغ عنه. حيث إن أقل من 40% من النساء يطلبن المساعدة، وأقل من 10% يبلغن الشرطة.¹ فغالبًا ما تبقى الضحايا صامتات خوفاً من فقدان وظائفهن أو خوفاً من العار أو من عدم تصديقهن. لذلك، يجب على المؤسسات المالية اعتبار الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي خطراً جسيماً ومنتشراً في كامل محفظتها الاستثمارية، حتى عندما لا توجد أية بلاغات بشأنها.

واحدة من كل ثلاث نساء في العالم
تتعرض خلال حياتها للعنف الجسدي أو الجنسي من شريك، أو للعنف الجنسي من غير الشريك.²

الآثار على الأنشطة التجارية

إضافة إلى أن الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي غير مقبول أخلاقياً، فإنه يشكل كذلك مخاطر مالية وقانونية جسيمة على الشركات وسمعتها.



المخاطر المالية
قد يؤدي الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في مكان العمل إلى حدوث عرقلات كبيرة في الأعمال، مثل الغياب، وارتفاع معدل دوران الموظفين، وانخفاض الإنتاجية. لذلك، فإنّ المعالجة الاستباقية لهذه القضايا في المشاريع الفرعية تساعد المؤسسات المالية على حماية استثماراتها وعوائدها المالية طويلة الأجل. على سبيل المثال، في أستراليا، بلغت تكلفة التحرش الجنسي في مكان العمل ما يقدر بنحو 3.5 مليار دولار أسترالي في عام 2018، وأدت كل حالة إلى فقدان حوالي أربعة أيام عمل.⁴



في بعض البلدان، يمكن أن يؤثر العنف ضد النساء سلباً على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قد تصل إلى 3.7%.³

المخاطر القانونية
في العديد من الولايات القضائية، تُلزم القوانين الشركات بمنع الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي والاستجابة لها. ويمكن أن يؤدي عدم تلبية هذه المتطلبات إلى مساءلة قانونية مثل دفع الغرامات أو مطالبات التعويض، خصوصاً إذا تبين أنّ إجراءات الوقاية غير كافية.

مخاطر السمعة
إن إهمال معالجة حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في مكان العمل يمكن أن يتسبب في ضرر كبير لسمعة الشركات، خاصة في المجتمعات المحلية. وهذا من شأنه أن يقلل الربحية، ويُضعف ثقة المستثمرين والعملاء، ويُعيق عملية استقطاب المواهب والاحتفاظ بهم، ويخلق تحديات في التوظيف في المجتمع المحلي.

1 انظر منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (2025).

2 انظر مجموعة البنك الدولي (2019).

3 انظر مجموعة البنك الدولي (2019).

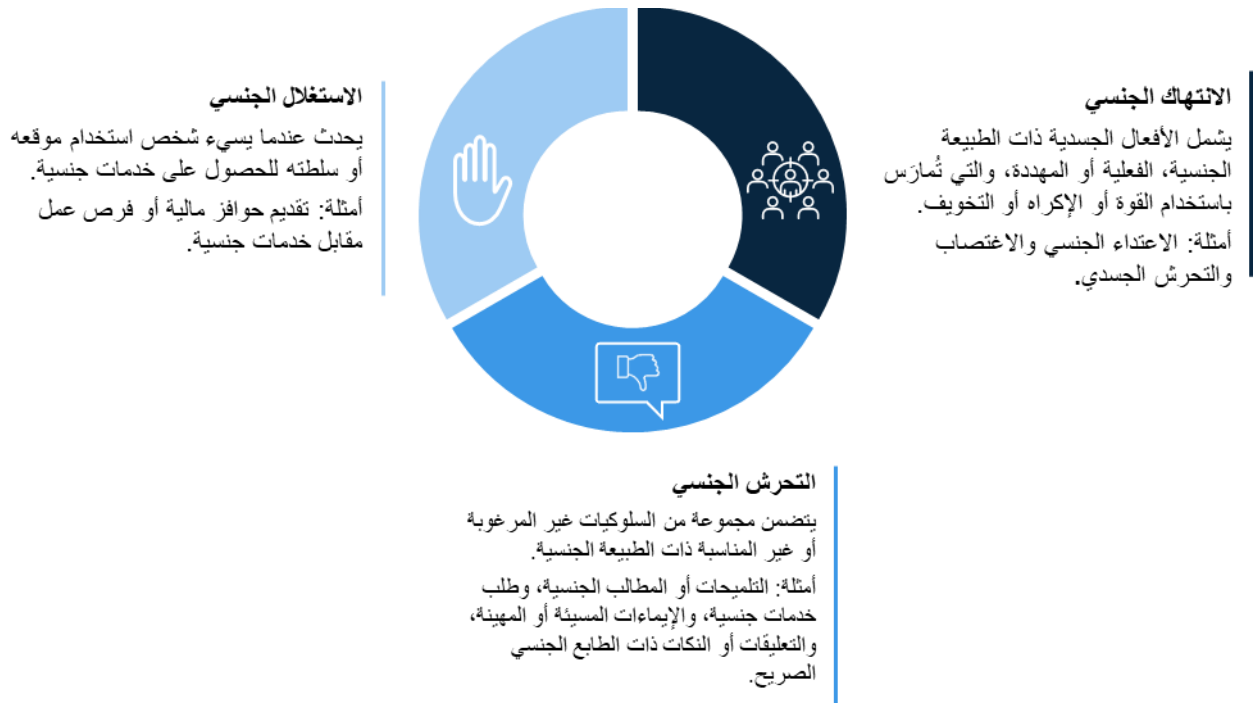
4 انظر ديلويت (2020).



اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 190⁵
هذه الاتفاقية التي أُعتمدت عام 2019، هي أول اتفاقية دولية تتناول صراحةً العنف والتحرش، بما في ذلك العنف والتحرش القائم على النوع الاجتماعي في عالم العمل. وتحدد الاتفاقية معيارًا عالميًا واضحًا وهو أن لجميع العمال الحق في بيئة عمل خالية من العنف والتحرش. **المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة (UNGPs) بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**
يعتبر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والعنف والتحرش القائم على النوع الاجتماعي انتهاكًا لحقوق الإنسان. ولذلك، يجب معالجتهما من خلال إجراءات صارمة للعناية الواجبة بحقوق الإنسان، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتقع على عاتق الشركات مسؤولية تحديد هذه المخاطر ومنعها والاستجابة لها في جميع عملياتها وسلاسل توريدها. **متطلبات المانحين:**
تولي مؤسسات التمويل التنموي، بما فيها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، اهتمامًا متزايدًا في شروط تمويلها لقضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والعنف والتحرش القائم على النوع الاجتماعي. وقد يطلب المانحون ضمن اتفاقيات التمويل اتخاذ إجراءات ملموسة للوقاية من هذه المخاطر والاستجابة في لها.

2.1. ما المقصود تحديدًا بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي؟

يشير الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي إلى مختلف الأفعال الضارة ذات الطبيعة الجنسية. ورغم أنها قد تؤثر على جميع الفئات الجندرية،⁷ إلا أنها تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات. كما يمكن أن تستهدف أشخاصًا بناء على هويتهم الجندرية و/أو ميولهم الجنسية، مثل أولئك الذين يعترفون بأنفسهم بأنهم مثليون، أو مزدوجو الميل الجنسي، أو متحولون جنسيًا، أو من الأقليات الجنسية أو الجندرية الأخرى.

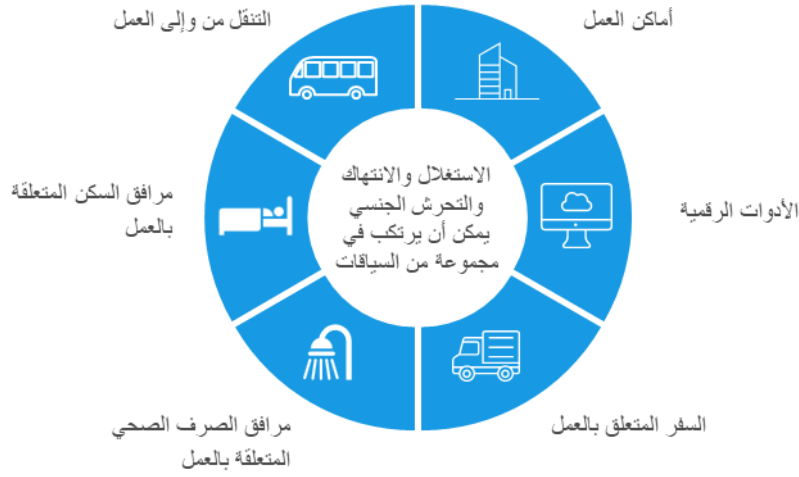


يمكن أن يُرتكب الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في سياقات متعددة، منها: أماكن العمل، وأثناء التنقل من وإلى العمل، وأثناء السفر المتعلق بالعمل، وفي مرافق السكن والراحة أو مرافق الصرف الصحي، وعبر الأدوات الرقمية أو الاتصالات عبر الإنترنت. وقد يُمارَس من قبل أو ضد موظفين أو أطراف ثالثة مثل المقاولين، أو مزودي الخدمات، أو العملاء أو أفراد المجتمع.

5 انظر منظمة العمل الدولية (2019).

6 انظر الأمم المتحدة (2011).

7 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2024)، السياسة البيئية والاجتماعية، التي تعترف النوع الاجتماعي بأنه مجموعة السلوكيات والسمات الاجتماعية والفرص المرتبطة بكون الشخص من جنس معين، والتي يتعلمها الفرد ويبنى فهمه لها ضمن سياق والوقت وقابلة للتغيير.



يرتبط الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ارتباطًا وثيقًا بالعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال:

العنف والتحرش القائمان على النوع الاجتماعي: مصطلح شامل للعنف والتحرش الموجه لشخص بسبب جنسه أو نوعه الاجتماعي. ويشمل جميع حالات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى أفعال أخرى تسبب ضررًا بدنيًا أو نفسيًا.

ورغم وجود تداخل كبير بين العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي والاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، إلا أن المصطلحين ليسا مترادفين. حيث يشمل الأول أفعالاً غير جنسية من الأذى أو العنف، ويتجذر في اختلال توازن القوى الناجم عن الأعراف الاجتماعية الأوسع المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال: يحدث عندما يستخدم شخص بالغ سلطته، أو نفوذه أو مكانته لإكراه أو خداع طفل للمشاركة في نشاط جنسي. ويُعتبر أي نشاط جنسي بين بالغ وشخص دون سن 18 عامًا استغلالًا وانتهاكًا جنسيًا، بغض النظر عن القوانين أو الأعراف المحلية.

2. لمحة عامة عن متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمؤسسات المالية

1.2. معالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في عمليات المؤسسات المالية الخاصة

تنص متطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن على المؤسسات المالية اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في عملياتها الخاصة. وتنص **متطلبات الأداء البيئي والاجتماعي للبنك، ولا سيما مطلب الأداء رقم 2: ظروف العمال والعمالة⁸**، و**مطلب الأداء رقم 4: الصحة والسلامة والأمن⁹**، على متطلبات محددة تتعلق بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي. كما تتوفر مجموعة واسعة من الموارد الأخرى التي يمكن أن تدعم المؤسسات المالية في معالجة هذه القضايا.

كيفية استجابة المؤسسات المالية للمخاطر الداخلية المرتبطة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي

تقع على عاتق المؤسسات المالية مسؤولية معالجة هذه المخاطر داخل مواقع أعمالها. وتتوفر موارد متاحة لدعم ذلك، بما فيها:

- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية¹⁰: **مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي – الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص¹¹**.

- أدوات إضافية من مؤسسة التمويل الدولية، بما في ذلك **الإرشادات القطاعية ونشرات التوجيه¹²**.

وتُعتبر هذه الموارد نقطة انطلاق مفيدة، إلا أن على المؤسسات المالية مواءمة إجراءاتها للاستجابة لقضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بما يتناسب مع طبيعة عملياتها وبنيتها. على سبيل المثال:

- **النطاق الجغرافي والاتساق:** تعمل العديد من المؤسسات المالية من خلال عدة فروع في مناطق أو بلدان مختلفة. لذلك يجب أن تكون السياسات والإجراءات وآليات التظلم فعالة ومتسقة في جميع أماكن العمل، ومتوافقة مع أي متطلبات خاصة في القوانين المحلية.
- **البيئات عالية الضغط:** غالبًا ما يتطلب القطاع المالي تحقيق أهداف صارمة ومواعيد نهائية قصيرة. وفي غياب إدارة قوية وضمانات فعالة، يمكن أن تساهم هذه الضغوط في خلق بيئة يزداد فيها احتمال حدوث سلوكيات غير لائقة. وفي نفس الوقت، لا يزال قطاع التمويل يعاني من نقص تمثيل المرأة، ويزيد فيه احتمال تعرضها للتمييز، مما قد يفاقم المخاطر. ويمكن أن يفسر الضغط وعدم المساواة في التمثيل استمرار سوء السلوك.
- **المخاطر الخاصة بالأدوار:** تختلف المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بحسب طبيعة الدور الوظيفي. فمثلاً، قد يتعرض موظفو خدمة العملاء لمضايقات من العملاء، أو قد يستغلون العملاء، خصوصاً ذوي الأوضاع الهشة.
- **متطلبات الإبلاغ:** يجب على المؤسسات المالية إخطار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بأي حوادث بيئية واجتماعية، بما في ذلك حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي المزعومة أو الفعلية. وتخضع الحوادث الجسيمة، مثل حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، لالتزامات إبلاغ محددة منصوص عليها في اتفاقيات القروض أو غيرها من اتفاقيات المعاملات المالية. ويجب أن تمثل جميع التقارير المتعلقة بهذه الحوادث لبروتوكولات البنك، بما في ذلك تقديم المعلومات دون الكشف عن هوية الأشخاص، لضمان التعامل الآمن والسري مع الإفصاحات الحساسة.

2.2. دمج الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية

يتعين على عملاء البنك من المؤسسات المالية إدارة أي مخاطر متعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المشاريع الفرعية التي يقومون بتمويلها. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي دمج اعتبارات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الخاص بالمؤسسة المالية. وينص **مطلب الأداء رقم 9: الوسطاء الماليون** أنه يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية الوسيطة إجراءات لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية تتناسب مع حجمها وطبيعة أنشطتها التجارية.¹³

8 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2024)، ص 37-44.

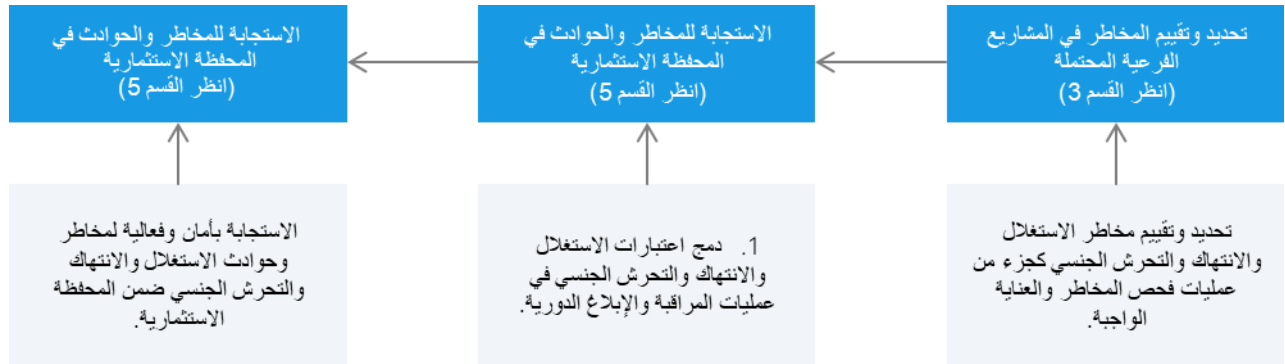
9 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2024)، ص 51-59.

10 أصبحت شركة الكومنولث للتنمية (CDC) تعرف الآن باسم الشركة البريطانية للاستثمار الدولي (BII).

11 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020).

12 انظر مؤسسة التمويل الدولية (2020).

13 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2024)، ص 95-98.



3.2. اعتبارات مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في منتجات مالية محددة

تختلف استراتيجيات إدارة المخاطر تبعاً لنوع المنتجات التي تقدمها المؤسسة المالية. وتتطلب عملية التخفيف الفعالة مواءمة النهج وفقاً لنوع المنتج، وملف العميل، والسياق التشغيلي، والأطر القانونية السارية.

المنتج	اعتبارات مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي	الموارد المفيدة
إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- تعتبر مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في هذا النوع من الإقراض، خاصة الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، "جرائم أصلية" بموجب أطر مكافحة غسل الأموال، مثل مجموعة العمل المالي (FATF)، والتوجيه السادس لمكافحة غسل الأموال في الاتحاد الأوروبي. - يجب إدارة هذه المخاطر عبر أنظمة الامتثال بما في ذلك "اعرف عميلك"، والعناية الواجبة، ومراقبة المعاملات، وليس فقط عبر أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية. - ينبغي تدريب فرق الامتثال ومكافحة غسل الأموال على التعرف إلى مؤشرات الإنذار المبكر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والتعامل معها.	مجموعة العمل المالي: "كشف وتعطيل والتحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت".¹⁴ المفوضية الأوروبية (بدون تاريخ): "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي".¹⁵
التمويل الأصغر	- تختلف مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في التمويل الأصغر باختلاف السياقات، متأثرة بالأعراف الجندرية والثقافة ومن يسيطر على المال داخل الأسر. - رغم أن التمويل الأصغر قد يخفف من مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في بعض الحالات، إلا أنه قد يزيد في حال تسببت التغييرات في ديناميات القوة داخل الأسرة في حدوث توترات. - في حالات نادرة، قد يستغل بعض مديري أو موظفي مؤسسات التمويل الأصغر مواقعهم للتحرش بالنساء وطلب خدمات جنسية مقابل منح القروض.	شبكة التمويل الأصغر الأوروبية: "تمويل مستقبليها: كيف يمكن التمويل الأصغر رائدات الأعمال عبر أوروبا".¹⁶
الملكية الخاصة	- ينبغي تقييم مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بشكل صريح أثناء العناية الواجبة قبل الاستثمار، خاصة في القطاعات عالية المخاطر. - بعد الاستثمار، يكون لشركات الملكية الخاصة دور نشط (خصوصاً عند شغلها مقاعد في مجالس الإدارة) في دمج قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن الحوكمة المؤسسية، وأنظمة الموارد البشرية، وآليات التظلم. - مؤشرات الإنذار المبكر مثل ارتفاع معدل دوران الموظفين أو ضعف نتائج التظلم قد تشير إلى مشكلات ثقافية أو هيكلية أعمق.	مؤسسة التمويل الدولية: "ورقة إرشادية لمجالس الإدارة حول الإشراف على العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي".¹⁷ منظمة العمل الدولية: "معالجة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في إطار الصحة والسلامة المهنية".¹⁸
تمويل الطاقة والبنية التحتية	- تكون مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المشاريع الكبرى للبنية التحتية والطاقة مرتفعة خصوصاً خلال مراحل البناء، حيث تنتشر العمالة الوافدة، أو تكون هناك فجوات جندرية في التوظيف، أو نتيجة قربها من مجتمعات هشة. - يجب على المؤسسات المالية دمج ضمانات الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن العناية الواجبة للمشروع، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وعملية اختبار المقاولين والإشراف عليهم. - من الممارسات الجيدة: مدونات سلوك للعمال، وتدريب موقعي للعمال، وآليات تظلم تراعى النوع الاجتماعي، وفرق اتصال مجتمعية مدربة على اكتشاف مؤشرات الإنذار المبكر.	مجموعة العمل المالي: "كشف وتعطيل والتحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت".¹⁹ المفوضية الأوروبية (بدون تاريخ): "مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي".²⁰

14 انظر مجموعة العمل المالي (2025).

15 انظر المفوضية الأوروبية (بدون تاريخ).

16 انظر الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر (2025).

17 انظر مؤسسة التمويل الدولية (2023).

18 انظر منظمة العمل الدولية (2024).

19 انظر مجموعة العمل المالي (2025).

20 انظر المفوضية الأوروبية (بدون تاريخ).

4.2. مطلباء الأداء رقم 2 و4 - وضع نهج عملي لمعالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي

شكل المطلبان 2 و4 من متطلبات الأداء البيئي والاجتماعي أساسًا لنهج فعال لمعالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، حيث يحددان المتطلبات عبر أربعة مجالات رئيسية:

1. السياسات والإجراءات: سياسات واضحة تظهر التزامًا بمنع الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، وردع السلوكيات غير اللائقة، ودعم الناجين، وضمان التعامل العادل مع الحالات.
2. إجراءات الوقاية: تحديد المخاطر واتخاذ خطوات استباقية، مثل تدريب الموظفين على رصد الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي وخلق بيئة عمل آمنة، للمساعدة في إيجاد بيئة أكثر أمانًا.
3. آليات التظلم: توفر قنوات موثوقة وسريّة للتشجيع على الإبلاغ، ومنع حدوث أي استغلال أو انتهاك أو تحرش جنسي، من خلال إظهار أنه سيتم التعامل مع السلوكيات غير اللائقة بجدية.
4. الاستجابة للحوادث: وجود بروتوكولات تركز على الناجين لضمان حصولهم على الدعم، وإجراء تحقيقات عادلة، ومحاسبة الجناة.

1. السياسات والإجراءات	2. إجراءات الوقاية
 • وجود سياسات وإجراءات ومدونات سلوك خاصة بالعمال تعالج بشكل صريح قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال. • تطبيق إجراءات تدقيق وتحقق فعالة للتأكد من أن الأفراد، وخاصة موظفي الأمن، ليست لديهم سوابق مرتبطة بسوء سلوك متعلق بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.	 • تحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال على العمال والأشخاص المتأثرين بالمشروع والمجتمعات المحلية. • تطوير وتنفيذ إجراءات وقاية موجهة لمعالجة المخاطر المحددة. • توفير التدريب المناسب وأنشطة التوعية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي لجميع الموظفين المعنيين وأصحاب المصلحة.
3. آليات التظلم	4. الاستجابة للحوادث
 • إنشاء آليات فعالة لتلقي شكاوى العمال وأفراد المجتمع، مع قنوات مخصصة للإبلاغ عن المخاوف المرتبطة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. • ضمان وجود بروتوكولات واضحة للتعامل مع البلاغات بشكل عادل ومحترم ودون أحكام أو تمييز. • الحفاظ على السريّة التامة لهوية ومعلومات الناجين والشهود. • السماح للناجين بتقديم الشكاوى دون الكشف عن هويتهم إذا رغبوا في ذلك.	 • ضمان وصول الناجين إلى الدعم الفوري والمستمر، بما في ذلك الإحالة إلى خدمات الدعم الخارجية (مثل الخدمات القانونية والطبية والنفسية والاجتماعية). • اعتماد نهج يركز على الناجين، ويعطي الأولوية لسلامة وسريّة ورفاه الناجين والشهود، وحمايتهم من الانتقام أو الأذى الإضافي. • تخصيص موظفين مدربين يتمتعون بالمهارات اللازمة للتعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بأمان وكفاءة. • التعاون مع السلطات الوطنية عند الضرورة وحسب الاقتضاء.

يتطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن تكون جميع الاستجابات لقضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي مبنية على "نهج يركز على الناجين"، أي إعطاء الأولوية لحقوقهم وسلامتهم ورفاههم وخياراتهم، بهدف دعم تعافيتهم، والحفاظ على كرامتهم، وتقليل خطر تعرضهم لمزيد من الأذى.

المبادئ الأساسية لنهج يركز حول الناجين تشمل:

1. ضمان السلامة الفورية والمستمرة للناجين.
2. الحفاظ على السريّة التامة.
3. معاملة الناجين بكرامة واحترام ودون إصدار أحكام مسبقة.
4. دعم الناجين في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الخطوات التالية.

كما يتطلب البنك من العملاء الامتثال للقوانين الوطنية، التي قد تتضمن متطلبات محددة بشأن الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. فعلى سبيل المثال، قد تُلزم القوانين الوطنية العملاء بوضع سياسات أو إجراءات معينة، أو قد تفرض عليهم إبلاغ السلطات الوطنية.

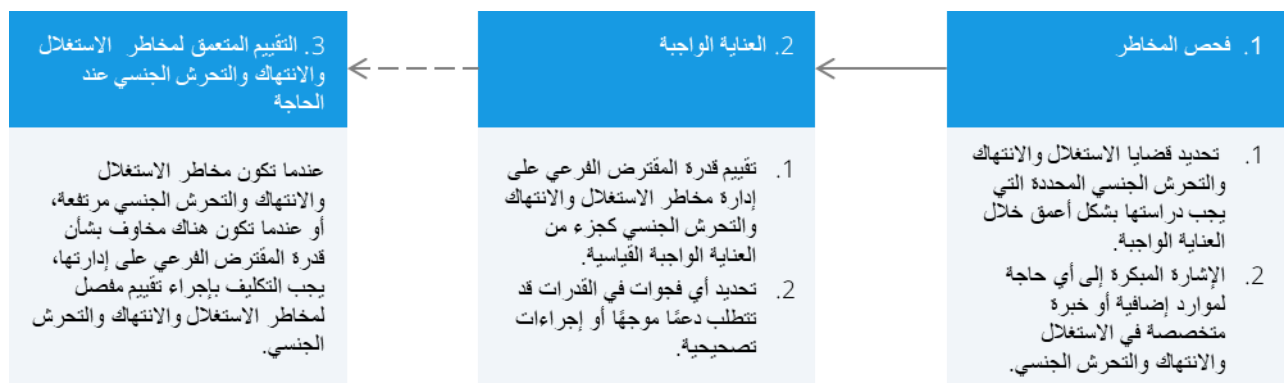
3. تحديد وتقييم المخاطر في المشاريع الفرعية المحتملة



1.3. لمحة عامة

تختلف مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي باختلاف الجغرافيا والقطاع، ولذلك يتعين على المؤسسات المالية فهم المخاطر المحددة المرتبطة بكل مشروع واستثمار، لأن ذلك سيمكّنها من تنفيذ إجراءات مستهدفة وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. فعلى سبيل المثال، يمكن للمؤسسات المالية العاملة في عدة بلدان أن تُجري تقييمًا على مستوى كل دولة لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، بهدف تحديد أولويات التدخل.

وينبغي دمج مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في جميع مراحل عملية تحديد وتقييم المخاطر، مثل:



2.3. فحص المخاطر

أثناء مرحلة فحص المخاطر، يتعين على المؤسسات المالية إجراء تقييم عام للمخاطر المحتملة المرتبطة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المشروع الفرعي. يجب أن يأخذ هذا التقييم في الاعتبار:

1. عوامل المخاطر الجغرافية: المخاطر المرتبطة بالدولة و/أو المنطقة التي يقع فيها المشروع الفرعي.
2. عوامل المخاطر الخاصة بالمشروع: المخاطر الناشئة عن طبيعة المشروع نفسه، بما في ذلك قطاعه، وخصائص القوى العاملة فيه، أو نوع الأنشطة المنقّدة.

عوامل المخاطر الجغرافية

- مستويات عالية من عدم المساواة بين الجنسين وبين الأدوار الجندرية النمطية الراسخة.
- ضعف أو سوء تطبيق التشريعات الوطنية الخاصة بالمساواة بين الجنسين وبلاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.
- محدودية الوصول إلى العدالة، بما في ذلك ضعف الآليات القضائية وغير القضائية.
- ارتفاع معدلات العنف من الشريك الحميم.
- انتشار الفقر والتهميش والتمييز.
- فساد السلطات المحلية والشركات.
- بيئات الهشاشة أو النزاع أو ما بعد النزاع.
- غياب أو قصور خدمات الدعم لضحايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.
- المناطق النائية أو المواقع المعزولة.
- المناطق ذات الفرص المحدودة للتوظيف البديل للعمال.

عوامل المخاطر الخاصة بالمشروع

- متطلبات عمالية تؤدي إلى تدفق كبير للعمال الذكور.
- وجود كبير للعمال المؤقتين، أو غير النظاميين، أو المهاجرين، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي أو يقلل من احتمالية إبلاغهم عنها.
- اختلال التوازن الجندي في القوى العاملة، حيث تتركز النساء في المستويات الدنيا أو في وظائف مؤقتة ومنخفضة الأجر.
- بيئات العمل الموسمية أو ذات الضغط العالي والمواعيد النهائية القصيرة.
- طرق النقل التي تمر عبر مجتمعات نائية أو هشة.
- وجود أفراد آمن في الموقع.
- المواقع الممتدة عبر مساحات جغرافية كبيرة.
- الاستخدام المتكرر للأدوات الرقمية مع العملاء (مثل القطاع المصرفي).
- انتشار العمل عن بُعد أو العمل من المنزل بين الموظفين، مما يزيد من مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي الرقمي.

عوامل تزيد من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال:

- وجود أطفال في مواقع العمل أو مرافق السكن التابعة للشركات، بما في ذلك عند مرافقة والديهم.
- الأنشطة التي تنطوي على اتصال متكرر وغير خاضع للإشراف بين البالغين والأطفال (مثل المدارس، أو المستشفيات، أو الفنادق، أو المرافق الترفيهية، أو الخدمات المجتمعية).

هذه العوامل أكثر شيوعاً في قطاعات محددة مثل مشاريع البنية التحتية الضخمة، وفي بلدان معينة. وبالتالي ستختلف درجة تعرض المؤسسات المالية لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي حسب طبيعة محفظتها الاستثمارية.



يتعين على المؤسسات المالية النظر في إنشاء قائمة فحص مصممة خصيصاً لمحفظتها الاستثمارية، لأن مثل هذه القوائم توفر أداة سريعة وفعالة لتحديد المشاريع الفرعية التي قد تتطلب عناية واجبة أقوى.



للاطلاع على مؤشرات مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، يُرجى مراجعة الملحق 1 من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: *مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي - الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص*.²¹
ويعد مؤشر المرأة والسلام والأمن نقطة انطلاق جيدة لتقييم مستويات الخطر على مستوى الدولة.²²

3.3. العناية الواجبة

الهدف الأساسي من العناية الواجبة هو التحقق من أن المقترض الفرعي المحتمل، على علم بمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، في السياقات التي ترتفع فيها هذه المخاطر، (بما فيها تلك التي حددها المؤسسة المالية أثناء الفحص)، وأن لديه نهجاً فعالاً لإدارتها، كما هو مطلوب بموجب مطلب الأداء رقم 9. يبين الجدول أدناه العناصر الرئيسية التي يمكن للمؤسسة المالية التحقق منها كجزء من عملية العناية الواجبة، في جميع مجالات النهج الفعال لمعالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.

1. السياسات والإجراءات



- يجب أن تؤكد العناية الواجبة أن المشروع الفرعي:
- يمثل للمتطلبات القانونية الوطنية ذات الصلة.
- يتضمن حظراً صريحاً للاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن السياسات والإجراءات ومدونات السلوك الخاصة بالعمال.
- لديه كوادرات وموارد كافية لتنفيذ هذه السياسات بفعالية، بما في ذلك نقاط اتصال نسائية لتلقي الشكاوى.
- عند وجود مخاطر سياقية مرتفعة، يجب أن تكون هناك ضمانات إضافية، مثل:
- وجود سياسات رسمية لحماية الأطفال عندما يكونون مستخدمين الخدمة.
- إجراءات تدقيق مناسبة عند وجود أفراد آمن في الموقع.

21 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020)، ص 74-78.
22 انظر معهد جورجتاون للمرأة والسلام والأمن (2023).

2. إجراءات الوقاية



- هذا يعني التأكد من أن المشروع الفرعي لديه إجراءات وقاية فعالة، مثل:
- **تحديد المخاطر:** أن يكون لدى المقترض الفرعي فهم جيد لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي المرتبطة بالمشروع.
- **التوظيف والتعريف بالعمل:** إخضاع الموظفين الجدد لعملية تحقق وتدقيق مناسبين واطلاعهم على سياسات الشركة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي منذ البداية. وعند وجود أدوار تتطلب التعامل مع الأطفال، يجب إجراء فحوص إضافية لخلفية الموظفين، وتوفير توعية خاصة.
- **تصميم مكان العمل:** يجب التأكد من أن مكان العمل مُصمم بشكل آمن، بما في ذلك توفر إضاءة كافية، وكاميرات مراقبة، ومراحيض وأماكن نوم قابلة للقفل ومنفصلة حسب النوع الاجتماعي.
- **التدريب والتوعية:** تقديم تدريب منتظم لضمان فهم الموظفين للأمور التي تشكل استغلالاً أو انتهاكاً أو تحرشاً جنسياً وكيفية الإبلاغ عنه.

3. آليات التظلم



- هذا يعني التحقق من أن المشروع الفرعي يمتلك آليات تظلم فعالة لاستقبال الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي التي يمكن أن يقدمها أي من العمال وأفراد المجتمع والاستجابة لها بأمان. ينبغي أن تشمل آلية التظلم الفعالة على ما يلي:
 - **قنوات إبلاغ متعددة،** بما في ذلك خيارات عبر الإنترنت أو شخصياً، مع إمكانية الإبلاغ لموظفين من الجنسين.
 - **قنوات منفصلة لأفراد المجتمع ومستخدمي الخدمات** لضمان الوصول خارج نطاق القوى العاملة.
 - **خيارات للإبلاغ المجهول** لدعم الناجين أو الشهود الذين لا يرغبون بالكشف عن هويتهم.
 - **إجراءات واضحة لضمان السلامة،** بما في ذلك الحماية الفورية والمستمرة للناجين والشهود، ومنع الانتقام، وفقاً لتفضيلاتهم.
 - **إجراءات لإعلام الناجين والشهود بالخدمات المتاحة** (مثل الخدمات القانونية والطبية والنفسية – الاجتماعية) وتسهيل الوصول إليها إذا رغبوا.
 - **وجود موظفين مخصصين مدربين** بالشكل المناسب على قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ولديهم خبرة في التعامل مع التحقيقات الحساسة.
 - **بروتوكولات صارمة للسرية،** لحماية هوية المشتكين والشهود والحفاظ على سرية هويتهم عند الطلب.
- ينبغي على المؤسسات المالية أيضاً مراجعة بيانات استخدام آلية التظلم. فغياب الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي قد يشير إلى أن الناجين أو الشهود لا يشعرون بالراحة في استخدام هذه الآلية.

4. الاستجابة للحوادث



- هذا يعني التحقق من أن المشروع الفرعي يمتلك أنظمة للاستجابة المناسبة لبلاغات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. ويمكن أن يشمل ذلك:
- **إجراءات واضحة لإدارة الحوادث:** وجود إجراء محدد جيداً لإدارة الحوادث، وتدريب جميع الموظفين على تنفيذه. ويجب أن يتضمن هذا الإجراء معايير واضحة لتحديد الحالات التي تتطلب فيها البلاغات تحقيقاً أعمق، مثلاً عندما تكون البلاغات عن حوادث جسيمة.
- **قيادة من موظفين مدربين:** يجب أن تُدار جميع الاستجابات من قبل أفراد مدربين ومحايدين يمتلكون المهارات اللازمة لتطبيق نهج يركز على الناجين. وفي القضايا المعقدة أو الجسيمة، قد يكون من المناسب الاستعانة بخبراء خارجيين. سوء التعامل مع بلاغات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الأذى للناجين ويضر بمصداقية الشركة.
- **نهج يركز على الناجين:** يجب معاملة الناجين بكرامة واحترام، وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية المضي قدماً. ويجب أن تكون راحتهم وسلامتهم وسريتهم في مقدمة الأولويات في جميع المراحل.
- **دعم فوري:** يجب أن يُتاح للناجين خيار الحصول على دعم مهني فوري، وفقاً لرغباتهم، مثل المساعدة الطبية، والدعم النفسي – الاجتماعي، والمشورة القانونية.

إذا قامت المؤسسة المالية بزيارة ميدانية ضمن إجراءات العناية الواجبة، فلا يجب بأي حال سؤال الأفراد مباشرة عما إذا تعرضوا للاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، لأن ذلك غير ضروري، وغير مناسب، وقد يسبب لهم ضررًا أو ضيقًا.

للاطلاع على قائمة أسئلة يمكن أن تساعد المؤسسات المالية على تقييم القدرات والموارد الأساسية للمشاريع الفرعية، راجع الملحق 3 من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: **مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي – الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص**.²³



4.3. التقييم المتعمق لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي

في المشاريع عالية المخاطر، حيث يتم تحديد فجوات كبيرة في القدرات، ينبغي على المؤسسات المالية إجراء تقييم متعمق للمشروع الفرعي المحتمل يقوده خبير مدرب متخصص في مجال الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. ويُعتبر هذا ضروريًا خاصةً في الحالات التالية: عند وجود مزاعم محددة ضد الشركة. وفي المشاريع ذات التدفق العمالي كبير، وفي الأنشطة التي تشمل تواصلًا مباشرًا مع الأطفال. وغالبًا ما تفتقر المؤسسات المالية إلى الخبرة الداخلية لإجراء مثل هذه التقييمات، لذلك ستحتاج للاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين في حالات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.

للحصول على إرشادات حول التكليف بإجراء تقييم متعمق لمخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، راجع الملحق 4 من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: **مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي – الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص**.²⁴



4. المراقبة المستمرة للمشاريع الفرعية



يُعد إنشاء بروتوكولات للمراقبة المستمرة والإبلاغ أمرًا أساسيًا لتوفير رؤية واضحة للمؤسسات المالية حول كيفية تعرّف المشاريع الفرعية إلى مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والاستجابة لها. وهناك جانبان رئيسيان لهذه العملية هما:

1. دمج اعتبارات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المراقبة والإبلاغ المنتظم.
2. اشتراط الإبلاغ الفوري عن حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المشاريع الفرعية.

ومن الضروري الحفاظ على السرية طوال هذه العمليات واحترام طلبات عدم الكشف عن الهوية في جميع تقارير الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.

1.4. دمج اعتبارات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في المراقبة والإبلاغ المنتظم

- تضمين مؤشرات تتعلق بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي في أنشطة المراقبة والإبلاغ الروتينية، مع التركيز على الإجراءات التي اتخذها المشروع الفرعي لتحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ومنعها والاستجابة لها (راجع المورد المدرج في نهاية هذا القسم للاطلاع على أمثلة لمؤشرات الأداء الرئيسية).
- جمع بيانات عن حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي ضمن تقارير الإبلاغ المنتظمة، مع ضمان عدم الكشف أبدًا عن هويات الناجين أو الشهود.
- تعديل وتيرة الإبلاغ ومستوى تفصيله تبعًا لمستوى المخاطر، بحيث تخضع المشاريع عالية المخاطر لمراقبة أكثر تواترًا.
- مراجعة جميع تقارير المراقبة بعناية لتحديد المجالات التي تحتاج إلى مشاركة إضافية أو تعزيز إجراءات الوقاية والاستجابة. على سبيل المثال: الانتباه ما إذا كانت آلية التظلم قليلة الاستخدام، أو ما إذا كانت إجراءات الوقاية القائمة غير فعالة عمليًا.
- يجب أن تكون استجابة المؤسسة المالية للتقارير دائمًا داعمة وغير عقابية، وتهدف إلى مساعدة المقترض الفرعي على التعامل الآمن مع قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، دون فرض عقوبات مباشرة.

للاطلاع على أمثلة لمؤشرات الأداء الرئيسية التي يمكن للمستثمرين استخدامها لمتابعة مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، راجع الملحق 8 من: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: *مناهضة التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي - الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص*.²⁵



5. الاستجابة للمخاطر والحوادث في المحفظة الاستثمارية

الاستجابة للمخاطر والحوادث في
المحفظة الاستثمارية

المراقبة المستمرة للمشاريع الفرعية

تحديد وتقييم المخاطر في المشاريع الفرعية
المحتملة

يتعين على المؤسسات المالية اتخاذ إجراءات إذا كشف تقييم المخاطر أو المراقبة المستمرة أنّ أحد المشاريع الفرعية لا يدير مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي بفعالية. ويبيّن الجدول التالي النقاط الأساسية للتدخل في كل عنصر من عناصر النهج الفعال لمعالجة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، مع الموارد الموصى بها لدعم هذه الجهود:

المجال	خيارات الاستجابة	موارد مفيدة
1. السياسات والإجراءات	• مطالبة المشاريع الفرعية بتطوير أو تحديث السياسات والإجراءات ضمن خطة عمل تصحيحية، مثل اعتماد مدونات سلوك للعمال. • تقديم دعم في مجالات محددة من التنفيذ، مثل الاستعانة بتوصيات خبراء الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي لضمان اتساق السياسات مع القوانين الوطنية وأفضل الممارسات الدولية.	• الشركة البريطانية للاستثمار الدولي: "نموذج سياسة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي".²⁶ يمكن مشاركة هذا النموذج مع المقترضين لتحديث أو إعداد سياسة الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. • البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وILLAC: "دليل تطوير سياسة تنظيمية ضد العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي (للشركات)".²⁷ • مؤسسة التمويل الدولية: "كيفية دعم شركتك في صياغة وتنفيذ مدونة سلوك للموظفين لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي".²⁸
2. إجراءات الوقاية	• تدخلات محددة: عند تحديد ثغرات رئيسية في إجراءات الوقاية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي لدى المشروع الفرعي، يمكن للمؤسسات المالية تنفيذ إجراءات موجهة لمعالجة هذه الثغرات. مثال: تحسين تصميم أماكن العمل مثل تحسين الإضاءة، كجزء من خطة عمل تصحيحية. وعند الاقتضاء، يمكن للمؤسسات المالية أيضًا تقديم المساعدة الفنية أو التمويل لمساعدة المقترضين على تنفيذ هذه التدابير بفعالية. • مشاركة المعرفة والتوعية: تلعب المؤسسات المالية دورًا محوريًا في تثقيف عملائها بشأن الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي، من خلال شرح ماهيته، وضرورة الوقاية منه، وطرح خطوات عملية لتقليل المخاطر.	• البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: "مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي - الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص". يقدم الملحق 2 مجموعة من الإجراءات التي يمكن للشركات تطبيقها للوقاية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي والاستجابة له، كما يوفر أساسًا لنهج مرحلي يركز أولاً على تطبيق الأساسيات.²⁹

26 انظر الشركة البريطانية للاستثمار الدولي (بدون تاريخ)

27 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وILLAC (بدون تاريخ).

28 انظر مؤسسة التمويل الدولية (2021)

29 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020)، ص 79-80.

المجال	خيارات الاستجابة	موارد مفيدة
3. آليات التظلم 	• زيادة الوعي بأهمية وجود آليات تظلم آمنة وفعالة لمعالجة قضايا الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. • تقديم المساعدة الفنية في تطوير أو تحسين آليات تظلم مخصصة لحالات الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. • تيسير تدريب متخصص لموظفي المشاريع الفرعية المسؤولين عن التعامل مع الشكاوى.	• البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية: "مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي - الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص". الملحق 7 يوضح نقاطا يجب مراعاتها عند تطوير آليات تظلم خاصة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي.³⁰ • الشركة البريطانية للاستثمار الدولي: "دليل قصير حول دمج اعتبارات العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في آليات تظلم العمال".³¹ • مؤسسة التمويل الدولية: "دعم الشركات في تطوير وإدارة آليات التظلم المجتمعية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي".³² • البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية وشركة الكومنولث للتنمية: "مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي - الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص". الملحق 7 يتناول اعتبارات رئيسية لآليات التحقيق في هذه القضايا.³³
4. الاستجابة للحوادث 	• يمكن للمؤسسات المالية تقديم أو دعم تدريب متخصص للمديرين أو موظفين آخرين ممن تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة حوادث الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. • عندما يفتقر المقرض إلى القدرات الكافية، يمكن للمؤسسات المالية تقديم مساعدة مباشرة في إدارة الحوادث، أو ربط العملاء بالدعم الخارجي المناسب.	

30 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020)، ص 88.

31 انظر الشركة البريطانية للاستثمار الدولي (بدون تاريخ).

32 انظر مؤسسة التمويل الدولية (2022).

33 انظر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020)، ص 88.

- منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (2025)، "العنف ضد النساء: عائق اقتصادي مُغفل".
<http://www.apec.org/press/blogs/2025/violence-against-women--an-overlooked-economic-barrier>
- الشركة البريطانية للاستثمار الدولي (بدون تاريخ-أ): نموذج سياسة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، إرشادات عملية لتطوير سياسة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي. متاح على الرابط:
<https://toolkit.bii.co.uk/wp-content/uploads/2022/03/BII-GBVH-policy-guide-and-template-FINAL-vF.docx>
- الشركة البريطانية للاستثمار الدولي (بدون تاريخ-ب): دليل قصير حول دمج اعتبارات العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي في آلية تظلم العمال. متاح على الرابط:
<https://toolkit.bii.co.uk/wp-content/uploads/2022/03/BII-Guide-on-integrating-GBVH-considerations-into-worker-GMs-vF.docx>
- ديلويت (2020)، "التكاليف الاقتصادية للتحرش الجنسي في مكان العمل". متاح على:
www.deloitte.com/au/en/services/economics/perspectives/economic-costs-sexual-harassment-workplace.html
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2024): السياسة البيئية والاجتماعية، لندن. متاح على:
www.ebrd.com/news/publications/policies/environmental-and-social-policy-esp.html
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، وشركة الكومنولث للتنمية (2020): مناهضة التحرش والعنف القائمين على النوع الاجتماعي – الممارسات الجيدة الناشئة في القطاع الخاص، لندن وواشنطن العاصمة. متاح على:
www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/publications/publications_gpn_addressinggbvh
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية و ILLAC (بدون تاريخ): دليل تطوير سياسة تنظيمية ضد العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي للشركات. متاح على:
https://www.ebrd.com/content/dam/ebd/ebd_dxp/assets/pdfs/environment---sustainability/Implement-performance-requirements/social/gbvh-guidance-for-private-sector-clients-in-t%C3%BCrkiye/GBVH+Guidance+for+Private+Sector+Clients+in+Turkiye+-+English.pdf
- المفوضية الأوروبية (بدون تاريخ): مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الاتحاد الأوروبي. متاح على:
https://finance.ec.europa.eu/financial-crime/anti-money-laundering-and-counter-funding-terrorism-eu-level_en
- الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر (2025): تمويل مستقبليها: كيف يمكن التمويل الأصغر رائدات الأعمال في أوروبا. متاح على:
<https://www.european-microfinance.org/financing-her-future-how-microfinance-empowers-women-entrepreneurs-across-europe>
- مجموعة العمل المالي (2025): كشف وتعطيل والتحقيق في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: استخدام المعلومات المالية لحماية الأطفال من الأذى. باريس. متاح على:
<https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/reports/Online%20Child%20Sexual%20Exploitation%20Report.pdf.coredownload.inline.pdf>
- معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن (2023): مؤشر المرأة والسلام والأمن. واشنطن العاصمة. متاح على:
<https://giwps.georgetown.edu/the-index/>
- صندوق المناخ الأخضر (2023): إرشادات تقييم مخاطر الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. متاح على:
<https://www.greenclimate.fund/document/sexual-exploitation-abuse-and-harassment-seah-risk-assessment-guideline>
- مؤسسة التمويل الدولية (2020): موجزات قطاعية ونشرات إرشادية: كيفية معالجة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي. متاح على:
<https://www.ifc.org/en/insights-reports/2020/publications-gpn-addressinggbvh>
- مؤسسة التمويل الدولية (2021): كيفية دعم شركتك لكتابة وتنفيذ مدونة سلوك للموظفين لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسي. واشنطن العاصمة. متاح على:
<https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/mgmt/tipsheet-implement-a-code-of-conduct-for-prevention-of-sea-october2021-ext.pdf>
- مؤسسة التمويل الدولية (2022): دعم الشركات في تطوير وإدارة آليات التظلم المجتمعية المتعلقة بالاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي. واشنطن العاصمة. متاح على:
<https://www.ifc.org/en/insights-reports/2022/publications-gender-grm-toolkit>
- مؤسسة التمويل الدولية (2023): ورقة إرشادية: توجيه لمجالس الإدارة بشأن الإشراف على العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي. واشنطن العاصمة. متاح على:
<https://www.ifc.org/content/dam/ifc/doc/2023-delta/external-tip-sheet-for-bod-gbv-h-risk-governance.pdf>
- منظمة العمل الدولية (2019): اتفاقية العنف والتحرش. متاح على:
https://normlex.ilo.org/dyn/nrmlx_en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:C190
- منظمة العمل الدولية (2024): معالجة العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي ضمن إطار الصحة والسلامة المهنية. متاح على:
<https://webapps.ilo.org/static/english/intserv/working-papers/wp116/index.html#ID0EEC>
- الأمم المتحدة (2011): المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار "الحماية والاحترام والمعالجة" للأمم المتحدة. متاح على:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinessshr_en.pdf
- مجموعة البنك الدولي (2019): العنف القائم على النوع الاجتماعي (العنف ضد النساء والفتيات). متاح على:
<https://www.worldbank.org/en/topic/socialsustainability/brief/violence-against-women-and-girls>

قائمة الاختصارات

مكافحة غسل الأموال	AML
الشركة البريطانية للاستثمار الدولي	BII
شركة الكومنولث للتنمية	CDC
الاستغلال والانتهاك الجنسي للأطفال	CSEA
بيئي واجتماعي	E&S
أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMS
المتطلبات البيئية والاجتماعية	ESR
مؤسسة مالية	FI
العنف والتحرش القائمان على النوع الاجتماعي	GBVH
مؤسسة التمويل الدولية	IFC
منظمة العمل الدولية	ILO
الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي	SEAH
المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة	UNGPs

تنويه

1871 الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسي – مذكرة إحاطة للمؤسسات المالية

© البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

Five Bank Street

London E14 4BG

المملكة المتحدة

الموقع الإلكتروني: ebrd.com

تتضمن هذه الوثيقة إشارات إلى ممارسات جيدة، وينبغي تفسيرها في ضوء السياسة البيئية والاجتماعية التي يعتمدها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ولا تُعتبر هذه وثيقة امتثال، كما أنها لا تُعدّل أو تُغيّر سياسات البنك ولا تنشئ أي التزامات جديدة أو إضافية على أي شخص أو كيان. في حال وجود أي تعارض أو تضارب بين هذه الوثيقة والسياسة البيئية والاجتماعية التي يعتمدها البنك، كما تُعدّل من حين لآخر، تكون السياسة البيئية والاجتماعية هي المرجّحة. وتعالج مسائل التفسير حصراً في ضوء السياسة البيئية والاجتماعية التي يعتمدها البنك.

المعلومات والآراء الواردة في هذه الوثيقة هي لأغراض توفير المعلومات فقط. ولا يُقدّم البنك أي تعهّد أو ضمان صريح أو ضمني بخصوص أي من المعلومات الواردة هنا أو مدى اكتمالها أو دقتها أو حدّاتها. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية أو التزام فيما يتعلق باستخدام أو عدم استخدام أو الاعتماد على أي معلومات أو طرق أو عمليات أو استنتاجات أو أحكام واردة هنا. كما يخلي البنك صراحةً مسؤوليته عن أي خسائر أو تكاليف أو أضرار أخرى تنشأ عن أو تتعلق باستخدام أو الاعتماد على هذه الوثيقة. إن إتاحة هذه الوثيقة لا تعني أن البنك يقترح أو يقدم خدمات قانونية أو أية خدمات مهنية أخرى لأي شخص أو كيان. وينبغي طلب المشورة المهنية من أشخاص مؤهلين وذوي خبرة قبل اتخاذ أي إجراء (أو الامتناع عن اتخاذه) استناداً إلى الإرشادات الواردة هنا.

ولا تُشكّل هذه الوثيقة أو تعني بأي حال تنازلاً أو تخلياً أو تعديلاً، صريحاً أو ضمناً، لأي من الامتيازات أو الحصانات أو الإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أو بموجب أي اتفاقية دولية أو قانون نافذ. وقد تحتوي بعض أجزاء هذه الوثيقة على روابط لمواقع إلكترونية خارجية، أو قد ترتبط مواقع خارجية بهذه الوثيقة. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي محتوى في هذه المواقع الخارجية.

هذه النسخة العربية هي ترجمة للعمل الأصلي الذي نشره البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية باللغة الإنجليزية بعنوان

Sexual exploitation, abuse and harassment – a briefing note for financial institutions ، في العام 2025. في حال وجود

أي تعارض بين نص النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية ونص هذه الترجمة، فإن النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية هي المعتمدة.